

الدلال يقترح مراجعة قانوني إقامة الأجانب والعمل في القطاع الأهلي للقضاء على ظاهرة تجارة الإقامات

مستقبلاً وتحميله مصاريف إقامات وسفر العامل المخالف وإحالاته للقضاء بشأن العقوبات الجزائية الأخرى.

3. تقوم الهيئة العامة للقوى العاملة بوضع نظام أرشفة إلكتروني متكامل يتضمن أسماء وبيانات أرباب العمل وعدد العاملين وكفالتهم ومقر عمله وبيانات سكنهم وأوضاعهم القانونية، كما يظهر النظام إلكترونياً مواعيد انتهاء وتجديد الإقامة قانونياً وأعداد المخالفين ويستطيع كل من رب العمل أو العامل الاطلاع على بيانات عامة مسموح لهم الاطلاع عليها بشأن الوضع القانوني مع أهمية سرية عدد من تلك المعلومات الأخرى ويضع الوزير المختص الضوابط اللازمة لإصدار هذا النظام.

4. نظراً لكبر حجم العمالة المخالفة ما يتطلب معه إنشاء إدارة مختصة في وزارة الداخلية تختص بمهمة ملاحقة ومتابعة كل ما يتعلق بتجارة الإقامات أو مخالفات العاملين.

لواجهة العمالة المخالفة لأنها تمثل عبئاً على المخزون الغذائي والصحي ما يتطلب معه بذل الجهود كافة لمعالجة هذا الوضع في إطار مبادئ حقوق الإنسان والقوانين الرسمية . ونص الاقتراح على ما يلي:

1. قيام كل من الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الداخلية بمراجعة قانون إقامة الأجانب وقانون العمل في القطاع الأهلي ومراجعة اللوائح والنظم المنبثقة منهما وإصدار قرارات جديدة صارمة لتطبيق القوانين ومواجهة مشكلة تجار الإقامات ومشكلة حجم مخالفات الإقامات.

2. قيام وزارة الداخلية وبالتنسيق مع هيئة القوى العاملة بطلب كشف باسماء كفاء كل عامل مخالف تجاوز المواعيد القانونية واستمر في مخالفته لمدة طويلة ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كفيله بعد التحقيق معه وبعد ثبوت المخالفة والتجاوز وبناء عليه تتخذ على الكفيل الإجراءات القانونية المناسبة كإغلاق المنشأة وعدم السماح بجلب عمالة



محمد الدلال

العاملة ووزارة الداخلية مسؤولون أيضاً في مراحل سابقة عن قيام هذه الظاهرة السلبية وذلك بسبب ضعف تطبيق القانون وتجرير المخالفين من أرباب العمل وهو الأمر الذي ساهم في تفاقم المشكلة. وقال إنه ونظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد بسبب وباء فيروس كورونا وقيام الأجهزة الحكومية بالتحرك

أعلن النائب محمد الدلال تقديمه اقتراحاً برغبة طالب فيه هيئة القوى العاملة ووزارة الداخلية بمراجعة قانون إقامة الأجانب وقانون العمل الأهلي. وقال الدلال في مقدمة اقتراحه إن قضية وجريمة تجارة الإقامات تعد من أكبر وأخطر الجرائم لأنها تجارة بالبشر كما أنها مخالفة لمواثيق ومبادئ حقوق الإنسان ناهيك عن أثرها البالغ أمنياً واقتصادياً واجتماعياً.

وأوضح الدلال أن القوانين الجزائية والقوانين الخاصة بقانون إقامة الأجانب وقانون العمل في القطاع الأهلي جاءت مجرمة لمن يقوم باستغلال جلب وافدين أو عمالة لا عمل أو دور لهم رسمياً في البلاد مقابل مبالغ مالية أو مصالح أخرى، إلا أن هذه الجريمة ما زالت قائمة وما زال هناك نسبة كبيرة من العمالة المخالفة للقانون.

وبين أنه من جانب آخر فإن الدولة من خلال أجهزتها المختصة كهيئة القوى

هايف يقترح إنشاء مركز لمكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض

رياض عواد



محمد هايف متحدثاً للاعلام

وقال هايف إن المادة الأولى تنص على إنشاء مركز مكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض. وحددت المادة الثانية أهداف المركز في القيام بالأمم البحثية والتكنولوجية من إجراء البحوث والدراسات وتحسين الرعاية الصحية وتشكيل إدارة تربوية للتنمية والقوى الكويفية العاملة وتدريب الطلاب ونشر الوعي ونشر المعرفة الصحيحة بين الناس حول الفيروسات وبناء جسور التعاون مع المعاهد الرائدة في العالم .

كما تضمن الاقتراح المواد الإدارية التي جاءت لتفصيل كيفية إدارة هذا المركز المقترح وهي ما يقارب 9 مواد جاءت مفصلة لهذا الاقتراح مع مذكرته الإيضاحية.

وتمنى هايف أن يلقي هذا الاقتراح الاهتمام من الحكومة خاصة في ظل الوضع الحالي الذي تعطلت خلاله أعمال مجلس الأمة ولجانه وكذلك استقبال الاقتراحات.

من ناحية أخرى دعا هايف إلى ضرورة إعادة عقد جلسات مجلس الأمة لأهميتها في ظل هذه الأزمة الحالية ومراقبة الأداء الحكومي. واستغرب هايف تعطيل المجلس بهذه الطريقة، معتبراً أن المجلس قادر على عقد الجلسات وأخذ الاحتياطات اللازمة كما حدث في الجلسة التي عقدت خلال الأزمة الحالية.

ودعا هايف إلى شحذ الهمم والاستفادة من جميع الطاقات التي تقدم مقترحات تصب في المصلحة العامة وتساهم في حل الأزمة على كافة المستويات والمجالات.

أعلن النائب محمد هايف عن تقديمه باقتراح بقانون بإنشاء مركز لمكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض تزامناً مع أزمة (كورونا) كي تأخذ الدولة احتياطاتها وتستفيد من هذه الأزمة.

وقال هايف في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن فكرة الاقتراح تتلخص بإنشاء مركز مكافحة الأوبئة وتفشي الأمراض في الكويت ليكون المحور الرئيسي والمرجع لجميع الأنشطة ذات الصلة بمعالجة الأوبئة الميكروبية وتفشي الأمراض.

وأضاف إن الاقتراح يهدف أيضاً إلى إنشاء الأساس والبنية التحتية وخلق البيئة المناسبة للتعامل مع مثل هذه الأوبئة والحد من تأثيرها على الصحة وعلى الاقتصاد وعلى حياة البشر .

وأشار إلى أن الاقتراح يقضي بتشكيل فريق من الباحثين والمحللين المميزين من الكفاءات ونفرهم لإجراء الأبحاث على الأنظمة التطبيقية محلياً ودولياً بالتعاون مع المنظمات الرائدة والشهرة في هذا المجال حول العالم لتطوير المعرفة ونقلها إلى البلاد لوضع رؤية المركز وقوانينه وأهدافه. ولفت إلى أن من أهم تلك الأهداف هي تقليل اعتماد الكويت على غيرها من الدول لتقديم الحلول والإمدادات وأيضاً تحقيق الاكتفاء الذاتي في مثل هذه الظروف والمواقف الصعبة.

وتتضمن الأهداف خدمة المجتمع وتوحيته وتزويده بالتقنيات والمستلزمات والمهارات المناسبة للتعامل مع أي وباء محتمل في المستقبل .

ورأى أن هذا المركز لو كان موجوداً في السابق لما احتاجت البلد إلى الاستعانة بكثير من المراكز الموجودة بدول العالم الأخرى .

ودعا هايف الجميع إلى أن يكونوا على استعداد لسد الثغرات وتقديم القوانين التي تحتاج إليها الكويت كإنشاء المراكز التي تساعد في مثل هذه الأزمات.

وقال هايف إن هذه الفكرة تقدم بها د. بدر العنزي وهو أحد الباحثين والمختبرين والمسجل باسمه عدة اختراعات ومقترحات نافعة، داعياً الحكومة إلى الاستفادة من الباحثين والمبتكرين للاستفادة من اقتراحاتهم وأبحاثهم وتقديمها على هيئة قوانين.

وأكد أن الكويت لديها العديد من الكفاءات النادرة والمتميزة ما يغني البلد عن الباحثين في دول العالم، لكنهم لم يجدوا الرعاية الكافية والاهتمام والدعم الكافي وإنشاء مثل هذه المراكز وغيرها يتيح احتواء هؤلاء الباحثين الكويتيين.

عسكري يطالب وزير الداخلية بالاستعانة بضباط ديوان الوزارة المتأهين للمشاركة في خدمة الكويت



عسكري العنزي

طالب النائب عسكر العنزي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الصالح استدعاء الضباط بديوان الوزارة المتأهين للمشاركة وخدمة الكويت في ظل الظروف الاستثنائية التي نمر بها جميعاً خصوصاً أنهم يتطلعون إلى خدمة الوطن والمواطن ولديهم الاستعداد الكامل لمساعدة زملائهم في المهام المنوطة بهم وتخفيف الضغط عنهم لا سيما أن هناك ضغطاً كبيراً على جميع قطاعات وزارة الداخلية

الكندري : شراء مسلسلات للتلفزيون وتأثيث شقق بالملايين يمثل هدراً للمال العام



د.عبدالكريم الكندري

قال النائب د. عبدالكريم الكندري إن ميزانية تأثيث شقق جابر الأحمد وشراء مسلسلات بالملايين للتلفزيون أمثلة يومية بسيطة للسلوك الحكومي المستمر بالتبذير والهدر بالمال العام

وأضاف الكندري ان هذه الإدارة لن تنجح باقتناع الشعب بالعجز المالي وضرورة الاستدانة لسده كالعادة لن تتعلم الدرس من الأزمة الحالية.

أجر وعافية



مستشفى الموصاة الجديدة
NEW MOWASAT HOSPITAL

مركز جراحة العظام والعمود الفقري

- دكتوراه في جراحة العظام - بريطانيا
- دبلوم في إصابات الملاعب (فيفا)
- الجمعية الدولية لجراحة العظام والكسور

الزمالة / العضوية:

• الكلية الملكية للجراحين بأنديرة
• الجمعية الدولية لجراحة العظام والكسور

الخدمات المقدمة:

• عمليات مفصل الركبة الصناعي
• جراحات مناظير الركبة
• إصابات الملاعب والرباط الصليبي
• جراحة القدم والكاحل ومناظيرها
• جراحات إستبدال الورك
• جراحات الطرف العلوي
• إجراءات تقويم العظام وجراحات الكسور

د. إبراهيم باروني

DR. IBRAHIM BAROUNI

استشاري جراحة العظام والحوادث
CONSULTANT ORTHOPEDIC SURGERY AND TRAUMA

@newmowasathospital

new mowasat hospital

new mowasat hospital

@nmowasat

(965) 5082 6666

www.newmowasat.com

App Store

Google play

newmowasat

1 82 6666

نرعى الأجيال
CARING FOR GENERATIONS

كان
الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان
Cancer Aware Nation
C.A.N

بالإمكان علاج السرطان
www.cancampaign.com

2250226 للإستفسارات الطبية والعامة
اتصل على

(للتبرع بالدم)
الاتصال على
بنك الدم المركزي



25339511

مستشفى
الحساسية
24849252

مستشفى
مبارك الكبير
25312700/9

مستشفى
الصباح ولادة
24843100

مستشفى
الأميري اطفال
22451442

مستشفى
الفروانية
24888000

مستشفى
الرازي
24846000